

الأمن الغذائي كسبيل للخروج من دوامة الفقر - دراسة تطبيقية

Food Security as a Means to Escape the Vicious Cycle of Poverty – An Applied Study

غربي صبرينة

Gharbi Sabrinaمخبر الاقتصاد الأخضر والتنمية في الجزائر، المركز الجامعي بتيبازة (الجزائر)، gharbi.sabrina@cu-tipaza.dz

بركان أمينة

Berkan Aminaمخبر الاقتصاد الأخضر والتنمية في الجزائر، المركز الجامعي بتيبازة (الجزائر)، aminaberkan@yahoo.fr

تاريخ النشر : 2025.07.21

تاريخ القبول : 2025.06.02

تاريخ الاستلام : 2025.05.14

مستخلص : يهدف البحث إلى دراسة دور الأمن الغذائي في التخفيف من الفقر، عبر تحليل الأقاليم المختلفة حول العالم؛ وبيان كيف يمكن لتحسين منظومة الغذاء أن تساهم في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، فالأمن الغذائي لا يقتصر على وفرة الطعام بل يشمل القدرة على الوصول إليه واستغلاله بطريقة صحية ومستدامة؛ مما ينعكس بشكل مباشر على المستوى المعيشي للأفراد، استند البحث على منهجية تحليلية وصفية عبر التعرض إلى الجانب المفاهيمي لكل من الأمن الغذائي والفقر، إلى جانب الاستناد على تقارير المنظمات الدولية ومقارنة بين الأقاليم؛ توصلت النتائج إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يرتبط بدعم الإنتاج المحلي وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى تحسين السياسات الاقتصادية مما يساهم في تقليص الفقر، كما أوضحت الدراسة أن الأقاليم التي استثمرت في الزراعة المستدامة والبحث العلمي حققت تحسنا ملحوظا في مؤشرات الفقر.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفقر، الجوع، السياسة الزراعية.

تصنيف JEL: I32، Q38، O13، R11

Abstract : The research aims to examine the role of food security in alleviating poverty by analyzing different regions around the world and demonstrating how improving food systems can contribute to poverty reduction and the promotion of sustainable development. Food security is not limited to the availability of food but also encompasses access to it and its utilization in a healthy and sustainable manner, which directly impacts individuals' living standards. The study employed a descriptive analytical methodology, addressing the conceptual aspects of both food security and poverty, while also relying on international organization reports and regional comparisons. The findings revealed that achieving food security is linked to supporting local production, creating job opportunities, and improving economic policies, all of which contribute to poverty reduction. Moreover, the study showed that regions that invested in sustainable agriculture and scientific research achieved significant improvements in poverty indicators.

Keywords: food security, poverty, Hunger, Agricultural Policy.

JEL Classification Codes: I32, Q18, O13, R11

المؤلف المرسل: غربي صبرينة، gharbisabrina218@gmail.com

1. مقدمة

يعتبر الفقر قضية محورية شغلت حيزاً واهتماماً دولياً كبيراً نظراً لما تخلفه من آثار اجتماعية خطيرة، فالفقر كموضوع وظاهرة اجتماعية لا يرتبط بتوفر الدخل بل يتعداها إلى الحاجات الاجتماعية كالغذاء والملبس وغيرها، وقد شهد الفقر تزايداً كبيراً في مختلف مناطق العالم، خاصة النامية منها نتيجة التغيرات العالمية المتسارعة في الآونة الأخيرة؛ ولعل من أبرز المظاهر التي تترافق مع الفقر تعد سوء التغذية والجوع من أهم المشاكل المرافقة له، رغم تنوع أسباب الفقر واختلافها بين المناطق يبقى الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تستدعي البحث الجاد عن آليات فعالة للتخفيف من آثارها.

يشكل الأمن الغذائي ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، إذ لا يمكن الحديث عن القضاء على الفقر دون ربطه بعنصر الغذاء، فالغذاء لا يعد مجرد حاجة إنسانية بل عاملاً حاسماً في بناء القدرات البشرية وتحقيق الإنتاجية، وتعزيز الفرص الاقتصادية؛ إذ يُعد انعدام الأمن الغذائي في العديد من الأقاليم سبباً مباشراً لتدهور الأوضاع المعيشية، كما يُقيد قدرة الأفراد على الاندماج في سوق العمل، مما يعمق من دائرة الفقر ويغيق جهود التنمية، على العكس من ذلك فإن الاتجاه نحو تبني نظم إنتاج زراعي مستدامة ودعم الفئات الهشة يمثل خطوة جوهرية في مكافحة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، ومن هنا يبرز الأمن الغذائي كضرورة حتمية وفعالة للخروج من دوامة الفقر.

تعد مشكلة الفقر من أهم القضايا التي تواجه الأقاليم حول العالم، وتتركب عليها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة، فالأمن الغذائي يشكل أحد العوامل الأساسية في الحد من الفقر، رغم تباين الأسباب المؤدية إلى الفقر والجوع في مختلف المناطق، تبقى العلاقة بين الأمن الغذائي والفقر محورية في تحديد مستويات الرفاه الاجتماعي، تطرح هذه الدراسة إشكالية أساسية حول مدى إمكانية اعتبار تحقيق الأمن الغذائي مدخلاً استراتيجياً للتخفيف من الفقر، وذلك انطلاقاً من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار تحقيق الأمن الغذائي مدخلاً استراتيجياً للتخفيف من الفقر؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم الاعتماد على فرضيات تتناسب وهدف البحث تنطلق من وجود علاقة عكسية بين مستوى الأمن الغذائي ونسبة الفقر في معظم الأقاليم العالمية، يؤدي ضعف الأمن الغذائي إلى تعميق مستويات الفقر؛ كذلك أن تحسين الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء يسهمان في خفض معدلا الفقر.

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أبرزها توضيح مفهومي الأمن الغذائي والفقر من منظور اقتصادي واجتماعي، بالإضافة إلى تحليل تطور أوضاع الفقر والجوع في الأقاليم العالمية في الفترة (2019-2024)، إلى جانب تقديم توصيات عملية لتعزيز الأمن الغذائي كآلية فعالة لمحاربة الفقر.

تبرز أهمية البحث في سياق عالمي شهد أزمات متلاحقة كجائحة كورونا، والحروب بالإضافة إلى التضخم مما جعل قضية الأمن الغذائي مسألة ضرورية في مواجهة الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عبر التطرق إلى الجوانب المفاهيمية والنظرية للأمن الغذائي والفقر، إلى جانب التحليل التطبيقي لواقعهما عبر الأقاليم خلال الفترة (2019-2024)، بالاستناد إلى أهم البيانات والمؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية.

2. الأمن الغذائي (المفهوم والتحديات)

يعد الأمن الغذائي أحد أبرز القضايا العالمية المعاصرة، نظراً لارتباطه الوثيق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، يتجاوز هذا المفهوم مجرد توفر الغذاء ليشمل القدرة المالية، الاقتصادية والاجتماعية للحصول عليه. رغم التقدم المحرز في بعض المناطق لانزال تحديات كبيرة تواجه الأمن الغذائي أبرزها تغير المناخ، الصراعات، تدهور الموارد الطبيعية، مما يجعل من الضروري اعتماد مقاربات شاملة ومستدامة لمواجهة هذه التحديات وضمان مستقبل غذائي آمن للجميع.

1.2. مفهوم الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي مفهوما محوريا في السياسات التنموية والإنسانية، إذ عرف هذا المفهوم تطورا ليشمل أبعاد متعددة، منها توفر الغذاء، القدرة على الوصول اليه، استغلاله بشكل سليم، فضلا عن استقراره عبر الزمن.

1.1.2. تعريف الأمن الغذائي: يعد الأمن الغذائي قضية بالغة الأهمية والتعقيد، وتتسم بطابع متعددة الجوانب والأبعاد؛ كما يتضح من المحاولات العديدة لتعريفه في مجال البحث وصياغة السياسات.

عرف مفهوم الأمن الغذائي تطورا كبيرا عبر الزمن، يمكن ارجاع محطة بارزة في تاريخه إلى مؤتمر الغذاء العالمي العام 1974 الذي عقدته الأمم المتحدة عقب أزمة الغذاء التي فاقمتها أزمة النفط في أوائل السبعينات، ومن نتائج هذا المؤتمر تم تعريف الأمن الغذائي على أنه: "توفير إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، لدعم التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، والتعويض عن التقلبات في الإنتاج" (Mariagrazia Alabrese, 2019, p4).

مع مرور الوقت تطور المفهوم السائد للأمن الغذائي، وكان من أبرز محطات هذا التطور وضع تعريف شامل للأمن الغذائي في قمة الأغذية العام 1996، الذي تضمن أبعادا إضافية شملت "الوصول، الاستخدام، الاستقرار عبر الزمن"؛ يمكن تقديم أحدث تعريف للأمن الغذائي من خلال تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" لعام 2021 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة: "الأمن الغذائي هو وضع يوجد عندما يتمكن جميع الناس، في جميع الأوقات، من الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي الى غذاء كافي وآمن مغذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية" (Angus Naylor, 2023, p176).

2.1.2. أبعاد الأمن الغذائي: أوضح (Gregory et al) أن الأمن الغذائي يتضمن خمسة أبعاد أساسية الأول يتضمن بعد توافر الغذاء (Food Availability) الذي يرتبط بالوجود الفعلي للغذاء، سواء من خلال الإنتاج الذاتي أو السوق المحلية أو عبر الاستيراد، أما البعض الآخر فيحصر توافر الغذاء بوجود مخزونات غذائية جاهزة للاستهلاك،

يتعلق البعد الثاني بالوصول إلى الغذاء وهو قدرة الأسر على الحصول على كمية ونوعية كافيتين من الغذاء لتلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفرادها، حيث يكون الغذاء في المكان والوقت المناسبين، مع توفر القدرة الاقتصادية للأفراد على شراءه؛ أما البعد الثالث فيشمل استخدام الغذاء يقصد به تناول وهضم غذاء كاف وذو جودة مناسبة للحفاظ على صحة جيدة، من خلال إتباع نظام غذائي يوفر الطاقة والعناصر الغذائية الأساسية (John K.M. Kuwornu, 2013, p29).

يتمثل البعد الرابع فياستقرار الامدادات الغذائية والتي تعني استمرارية توفر الغذاء بشكل كاف طوال العام دون انقطاع، بينما يشير البعد الأخير للسلامة الغذاء والتغذية التي تتجاوز مجرد الوقاية من الامراض الناتجة عن الأغذية أو المواد الكيميائية السامة، تعد سلامة الغذاء منصة فعالة لمكافحة الفقر، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب توسيع فرص التجارة (Abd Razzif, August 2023, p61).

2.2. تحديات ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي

يواجه تحقيق الأمن الغذائي مجموعة من التحديات كالنمو السكاني، تغير المناخ، بالإضافة الى الصراعات وضعف البنية التحتية؛ ومن أجل التغلب على هذه التحديات يتطلب الأمر جهودا شاملة تشمل تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، وتحسين سلاسل الإمداد، تمكين الفئات الهشة، الى جانب التعاون المحلي والدولي.

2.2.1. تحديات تحقيق الأمن الغذائي: الأمن الغذائي توازن دقيق يتأثر بعوامل مباشرة وغير مباشرة، تشمل الأسباب المباشرة الإنتاجية الزراعية، وتغير المناخ بالإضافة للكوارث الطبيعية، فالإنتاجية الزراعية التي تعد أساس توفر الغذاء يمكن أن تتأثر سلبا

بسبب ضعف تقنيات الزراعة أو محدودية الوصول إلى الموارد، كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذه التحديات ؛ من خلال التسبب في أنماط طقس غير متوقعة وظواهر مناخية قاسية تعطل الدورات الزراعية وتقلل من المحاصيل. وتزيد الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف من انعدام الأمن الغذائي عبر تدمير المحاصيل والبنية التحتية (Deepak Kumar Pathak, 2024, p310).

أما العوامل غير المباشرة فهي تشمل الفقر، النزاعات إلى جانب ضعف البنية التحتية، فهي أيضا تهدد الأمن الغذائي. فالفقر يحد من القدرة الشرائية مما يعيق الوصول إلى الغذاء حتى عندما يكون متوفرا؛ كما تؤدي النزاعات إلى تعطيل شبكات توزيع الغذاء وتشريد السكان، مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي.

كما تعرقل البنية التحتية غير الكافية، مثل الطرق ومرافق التخزين، حركة الغذاء بكفاءة وتؤدي إلى الهدر ونقص الإمدادات (Deepak Kumar Pathak N. G., op cit, p310).

2.2.2. متطلبات تحقيق الأمن الغذائي: هناك العديد من المقاربات التي يتم استكشافها لمواجهة هذه التحديات وبناء مستقبل أكثر أمنا غذائيا من أبرزها (Abhijeet Kumar, Simran, 2024, p8125):

- الزراعة المستدامة: تعزز ممارسات مثل الزراعة الإيكولوجية والزراعة الدقيقة لزيادة الإنتاج مع تقليل الأثر البيئي، تسهم الممارسات التي تعزز صحة التربة، والحفاظ على المياه، التنوع البيولوجي في زيادة الإنتاجية والمرونة لمواجهة تغير المناخ؛
- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي: عبر تنفيذ برامج مثل التحويلات النقدية والقسائم الغذائية لدعم الفئات الضعيفة خلال فترة الأزمات، تلعب شبكات الأمان الاجتماعي كبنوك الطعام وبرامج التغذية المدرسية دورا حاسما في دعم السكان المتضررين خلال فترات انعدام الأمن الغذائي؛
- التكنولوجيا والابتكار: من خلال الاستفادة من التقدم في التكنولوجيا الحيوية والزراعة الرقمية لتعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود داخل أنظمة الغذاء؛
- التدخلات السياسية: عبر وضع سياسات تعطي الأولوية للأمن الغذائي، مثل الاستثمار في البنية التحتية الريفية وتنظيم الأسواق الغذائية؛
- الحد من فقد وهدر الغذاء: يتم فقد أو هدر ثلث الغذاء المنتج عالميا، حيث يمكن أن تؤدي الجهود لتحسين تخزين الطعام، والنقل، سلوك المستهلك إلى زيادة ملحوظة في توفر الغذاء؛
- الاستثمار في التنمية الريفية: تمكين صغار المزارعين، لاسيما النساء عبر تحسين فرص الوصول إلى التعليم، الائتمان، التكنولوجيا بشكل يعزز الإنتاج الزراعي بشكل كبير؛
- التعاون الدولي: يعد التعاون الدولي ضروريا لمواجهة قضايا مثل تغير المناخ وتعزيز السياسات التجارية التي تدعم الأمن الغذائي للجميع.

3. ماهية الفقر

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تؤثر في مختلف جوانب حياة الإنسان، وبشكل فهم ماهيته مدخلا أساسيا لتحليل أبعاده، أسبابه؛ لذلك يعد التعرف على طبيعة الفقر خطوة محورية من أجل معرفة السياسات والبرامج التي تستهدف الحد منه على نحو يحقق التنمية الشاملة.

1.3. تعريف الفقر

رغم أن الفقر يعد مفهوما عالميا ؛ غير أنه غالبا ما يكون محل جدل، حيث يُنظر له على أنه يحتوي على مجموعة من المعاني المتداخلة والمختلفة، فالفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية ينظر إليها من زوايا مختلفة ويتم تعريفها وفق منظورات متعددة:

يعرف أماريتا سن (Amarita Sen) الفقر بأنه: "توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد" (سمية التنير، 2009، ص46)؛ أما روبرت ماكنمار فيصنف الفقر على أنه: "تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة لسوء التغذية والجهل، المرض، ارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود بالحياة اللائقة" (علي ليلة، 2012، ص28).

بالنسبة لديجيغا (Degefa) "يظهر الفقر بعدة طرق، منها عدم القدرة على الوصول إلى المرافق الأساسية، وغياب المسكن الجيد، والبطالة، وانعدام الوصول إلى الاحتياجات الأساسية؛ الأفراد الذين يعيشون في الفقر هم أولئك الذين يعانون باستمرار من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر الجوع بشكل متكرر. بالتالي، فإن الفقر يشمل كلاً من نقص الدخل ونقص الغذاء. فكلما طالت فترة معيشة الفرد في الفقر، زاد انعدام أمنه الغذائي" (Onime & Tamun, 2021; p108)؛

تعرف منظمة الأمم المتحدة الفقر بأنه: "أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات" (منظمة الأمم المتحدة، 2024)

لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تشكيل التعريف؛ إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر وإشباع الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، فالتعريف المتفق عليه أن الفقر: "حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمّاً ونوعاً، تدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي؛ الوضع السكني، الحرمان من السلع المعمرة؛ والأصول المادية الأخرى، فقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة (كالمرض، الإعاقة، البطالة)" (عبد الرحمن سيف سيردار، 2015، ص27)

يرى سوداريانتو وروساترا أن للفقر مجموعة من الخصائص مترابطة، من أبرزها أن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، كما أن حجم أسرهم غالباً ما يكون أكبر من المتوسط. ويعتمد دخلهم بشكل رئيسي على القطاع الزراعي، مما يجعلهم أكثر عرضة لتقلبات الإنتاج والمناخ، ويعانون كذلك من نقص الموارد، سواء كانت طبيعية أو مالية أو تقنية، إلى جانب تدني جودة الموارد البشرية نتيجة محدودية فرص التعليم والتدريب، وبعد انخفاض الدخل سمة رئيسية لديهم، إذ يُنفق معظمه على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن، مما يجعلهم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على الوصول إلى غذاء كاف ومغذ بشكل مستدام. (Dewa K.S, august 2016, p105)

2.3. أسباب الفقر

لا يوجد سبب واحد أو عامل محدد للفقر، بل هناك مجموعة من العوامل المعقدة التي تسهم في تفشيها، إذ تشمل هذه العوامل انخفاض النمو الاقتصادي حيث تعد التنمية الاقتصادية عاملاً أساسياً في تقليل معدلات الفقر؛ بالرغم من ذلك فإن الأداء الاقتصادي للعديد من الدول في مختلف مناطق العالم كان يعاني من عدم الاستقرار الشديد منذ الثمانيات، حيث شهدت بعض الدول انخفاضاً حاداً في معدلات النمو، بينما عانت دول أخرى من نمو ضعيف بسبب عوامل خارجية من بينها عدم الاستقرار في أسعار الفائدة العالمية مما أثر على حجم مديونية الدول النامية، وتقلب الطلب العالمي على الصادرات، إضافة إلى التغيرات الحادة في شروط التبادل التجاري في العديد من الدول، إذ تعد الصدمات الخارجية من بين الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع معدلات الفقر في مختلف أنحاء العالم (Rusitha Wijekoon, 22 July 2021, p12)

كذلك يُعد الاختلال الاقتصادي الكلي أحد الظواهر الرئيسية التي تواجهها العديد من اقتصادات العالم، ويرجع ذلك إلى الكوارث الطبيعية، والتقلبات في شروط التجارة، واختلال ميزان المدفوعات بسبب سياسات الطلب الكلي التوسعية. لذلك، من الضروري تبني تحولات سياسية جوهريّة، حيث تصبح هذه الاقتصادات عرضة للفقر (Rusitha Wijekoon, , op cit , p104) تؤدي الصدمات الاقتصادية الكلية واختلاف السياسات إلى تفاقم الفقر لأنها تحد من قدرة الفقراء على الاستفادة من أصولهم بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة سياسات اقتصادية تؤثر سلباً على الفقراء مثل (Ajakaiye, D. O , , 2001, p-p 21-22):

- السياسات النقدية التي تزيد من تكلفة الاقتراض وتحد من وصول الفقراء إلى الائتمان؛
- السياسات المالية التي تؤدي إلى التسريح الجماعي للعمال وخفض فرص التوظيف؛
- سياسات سعر الصرف التي ترفع من تكلفة الإنتاج المحلي في ظل اقتصاد يعتمد على الواردات مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الفقراء؛ مع ذلك يمكن أن تساهم سياسة سعر الصرف التي تدعم الصادرات، خاصة في القطاعات التي يعمل فيها الفقراء بكثافة (الزراعة) في الحد من الفقر.

يعتبر التوظيف هو الآخر أحد العوامل الحاسمة في تحديد مستوى الفقر، فوجود عمل منتج يُعد أمراً ضرورياً لتمكين الفرد من كسب دخل كافٍ والخروج من دائرة الفقر؛ بينما يتأثر غير الفقراء بالبطالة غير الطوعية أو المؤقتة، فإن الفقراء يواجهون مشكلات البطالة الهيكلية بسبب انخفاض مستويات التعليم والمهارات، أو المشكلات الصحية، أو العزلة الجغرافية؛ علاوة على ذلك، فإن نقص العمالة يحدث في الغالب في القطاعات غير الرسمية، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل لشريحة كبيرة من القوى العاملة، خصوصاً في المناطق الريفية (Rusitha Wijekoon, , op cit , p-p 104-105)؛ بالإضافة تمثل عدم المساواة في الدخل أحد المحركات الرئيسية للفقر، حيث لا تقتصر على الفروقات في الأجور فقط، بل تشكل أيضاً الفروقات في تراكم الثروة وامتلاك الأصول (DHARMISHTHA B. SOLANKI, , Marcg 2023, p60)

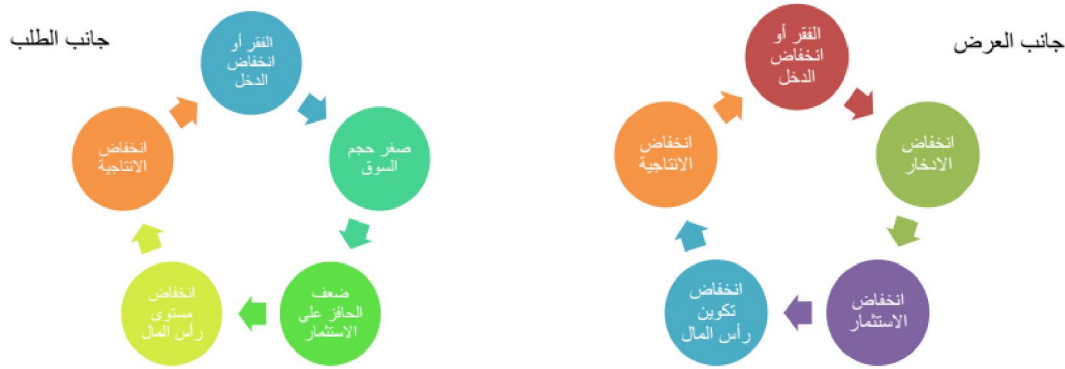
تعتمد العديد من الأسر على إنتاج الكفاف من أجل البقاء، تعتبر الفترة التي تسبق الحصاد مباشرة "فترة جوع"، وخلال فترات الندرة هذه تفتقر العديد من الأسر إلى الموارد الكافية لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية، علاوة على ذلك فإن الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير، الجفاف، الفيضانات... الخ تؤثر سلباً على القطاع الزراعي (Damas philip & Md. Israt Rayhan, November 2004, p9)

3.3. تفسير الحلقة المفرغة للفقر

وفقاً لنظرية نوركس (Nurkse Theory, 1961) فإن الحلقة المفرغة للفقر هي مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تشكل حلقة مغلقة وتتفاعل مع بعضها البعض ، مما يؤدي إلى استمرار الدول الفقيرة في فقرها، عادة ما تحاصر "دائرة الفقر" الفقراء؛ حيث يعرف (نوركس) هذه الظاهرة على أنها شبكة دائرية من الأسباب المتداخلة التي تعمل على إبقاء الفقراء في حالة من العوز والحرمان، مما يؤدي إلى استمرارهم في العيش في أوضاع متدنية؛ يُجمل نوركس هذه الحالة في مقولته الشهيرة "الدولة فقيرة لأنها فقيرة"، أي أن الدولة تصبح فقيرة بسبب فقرها ذاته، ويرى أن الفقر في هذه الحالة هو سبب ونتيجة في آن واحد؛ حيث تعاني الدول النامية دائماً من حلقة مفرغة من الفقر (Muhammad Nurjihad, Arya Hadi Dharmawan, 2016; p121)؛ فعلى سبيل المثال ؛ قد لا يكون لدى الشخص الفقير ما يكفي من الطعام ، نتيجة للجوع قد تكون صحته ضعيفة، وبسبب ضعفه الجسدي تكون قدرته على العمل منخفضة، ما يعني أنه سيظل فقيراً، وبالتالي لن يتمكن من الحصول على الطعام، وهكذا تستمر حلقة الفقر" (PIJUSH SARMAH, 2022, p799) .

الأساس الذي تقوم عليه الدائرة المفرغة للفقر ينشأ من أن الإنتاجية الاجمالية في الدول النامية منخفضة بسبب نقص رأس المال، والعيوب في السوق، والتخلف الاقتصادي، وعدم التطور، قدم الاقتصادي راغنار نوركس عام 1953 نظرية الحلقة المفرغة للفقر لشرح انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي. وتتكون هذه النظرية من مستويين: مستوى العرض ومستوى الطلب:

الشكل 1. الحلقة المفرغة للفقر (جانب العرض والطلب)



Source: Ajay Kumar, April 2022, p1090-p1092

في جانب العرض وفقاً للبروفيسور نوركس، قد يكون ضعف الحافز على الاستثمار ناتجاً عن انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد، وهو ما يعود إلى انخفاض الدخل الحقيقي، والذي بدوره ناتج عن انخفاض الإنتاجية. ومع ذلك، فإن انخفاض الإنتاجية هو نتيجة لاستخدام كمية صغيرة من رأس المال في الإنتاج، والذي قد يكون سببه - أو على الأقل جزء منه - هو ضعف الحافز على الاستثمار" (Ajay Kumar, April 2022, p1090)

أما الجانب المتعلق بالطلب، من ناحية أخرى، يفسر انخفاض مستوى الدخل مما يؤدي إلى ضعف الطلب من قبل المستهلكين والمنتجين، مما ينتج عنه محدودية حجم السوق. يعمل صغر حجم السوق على تقييد الحوافز للاستثمار فيه، وبالتالي يؤدي نقص الاستثمار الفعال إلى انخفاض مستويات الدخل (Ajay Kumar, op cit, p1092).

4. الوضع الراهن للأمن الغذائي والفقر في العالم

يشكل فهم الوضع الراهن للأمن الغذائي والفقر في العالم خطوة أساسية لتشخيص التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم، إذ رغم التقدم التكنولوجي والاقتصادي لا تزال العديد من الأقاليم تعاني من الجوع وسوء التغذية، في حين تتفاقم معدلات الفقر في بعض المناطق بسبب الأزمات الاقتصادية، النزاعات، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً للوضع الراهن من أجل اقتراح حلول فعالة ومستدامة.

1.4. الاتجاهات الحالية للفقر في العالم خلال الفترة (2019-2024)

انخفضت نسبة الفقر من 38٪ في عام 1990 إلى 8.5٪ في عام 2024، إلا أن هذا التراجع تباطأ في السنوات الأخيرة نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي وتعدد الصدمات، مثل جائحة كوفيد-19، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة النزاعات والهشاشة. واليوم، لا تزال نسبة الفقر المدقع أعلى بقليل فقط من النسبة التي سُجلت قبل الجائحة في عام 2019، وفي العديد من المناطق الفقيرة، لا تزال معدلات الفقر أعلى مما كانت عليه قبل خمس سنوات.

الجدول 1. تطور نسبة الفقر الإقليمي خلال الفترة (2019-2024) الوحدة: خط الفقر 2.15 دولار

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المنطقة العربية	4.6	5.3	5.9	6.1	6.4	6.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1.0	1.1	1.1	1.0	0.9	0.8
أوروبا وآسيا الوسطى	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4.2	3.8	4.5	3.5	3.4	3.3
جنوب آسيا	10.6	13.0	11.4	9.7	8.7	7.6
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	36.7	37.9	37.6	37.0	36.9	36.5
شرق وجنوب إفريقيا	43.1	44.5	44.2	43.6	43.7	43.2
غرب ووسط إفريقيا	27.3	28.3	27.9	27.3	27.0	26.5
العالم	8.9	9.7	9.5	9.0	8.8	8.5

Source: world Bank group; 2024,p94

تحتضن منطقة افريقيا جنوب الصحراء ثلثي فقراء العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، وتسع دول من أصل أكثر عشر دول تسجل أعلى معدلات للفقر المدقع في العالم حتى العام 2024، فعلى الرغم من أن افريقيا جنوب الصحراء تمثل 16% فقط من سكان العالم، إلا أنها تضم 67% من إجمالي السكان الذين يعيشون في فقر مدقع عالمياً؛ تشير الصورة العامة إلى أن معظم الفقراء يتركزون في افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وتمثل جنوب آسيا خمس فقراء العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، وهي نسبة تقريبا تتماشى مع حصتها من سكان العالم.

منذ أوائل العقد الثاني من الالفية، أصبح التقدم في تقليص الفقر المدقع العالمي يعتمد بشكل أكبر على افريقيا جنوب الصحراء مقارنة بما كان عليه في السابق، إذ رغم أن معدل الفقر المدقع في افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن هذا الانخفاض كان أبطأ بكثير مقارنة بالمناطق الأخرى ولم يكن سريعاً بما يكفي لمواكبة النمو السكاني، نتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنحو 200 مليون شخص (من 282 مليوناً العام 1990 إلى 464 مليوناً العام 2024) وبالمثل تضاعف عدد الفقراء بالمنطقة العربية من 15 مليوناً العام 1990 إلى 30 مليوناً العام 2024 نتيجة للهشاشة والصراعات والتضخم.

عرفت منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا تقدماً ملحوظاً في الحد من الفقر بمعدلات نمو دخل مرتفعة، ففي عام 1990، كان معدل الفقر في شرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى من معدل الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء، وكانت معدلات الفقر في جنوب آسيا قريبة من معدلات إفريقيا جنوب الصحراء، لكن هذا المشهد تغير بشكل كبير على مرّ السنين. مدفوعاً بالنمو السريع، حققت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تقدماً تاريخياً في مكافحة الفقر، وكان لذلك تأثير كبير في انخفاض الفقر على المستوى العالمي. حتى عام 2013، كانت الصين هي المحرك الأساسي لانخفاض الفقر المدقع عالمياً، بفضل نموها الاقتصادي السريع الذي أخرج أكثر من 800 مليون شخص من الفقر المدقع خلال ثلاثة عقود، كما حققت باقي دول شرق آسيا إنجازات ملحوظة في هذا المجال. كما شهدت مناطق عديدة تقدماً في الحد من الفقر المدقع، حيث خرج 210 ملايين شخص من دائرة الفقر المدقع بين 1990 و2024. علاوة على ذلك، انخفض عدد الفقراء المدقعين في جنوب آسيا (باستثناء الهند) بشكل كبير من 141 مليوناً إلى 20 مليوناً خلال نفس الفترة، رغم حالة الركود الأخيرة. أما في الهند وحدها، فقد انخفض عدد الفقراء المدقعين من 431 مليوناً إلى 129 مليوناً خلال هذه الفترة.

2.4. الاتجاهات الحالية للجوع في العالم

شهدت أوضاع الجوع في العالم معدلات مرتفعة بداية من العام 2019 في بعض المناطق في العالم نتيجة لعوامل عديدة ساهمت في ارتفاع معدلات الجوع في العالم.

الجدول 2. تطور نسبة معدلات الجوع في العالم للفترة (2019-2024)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	28.4	27.8	27.1	27.0	27.0	28.8
جنوب آسيا	29.3	26.0	26.1	27.4	27.0	28.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	8.2	8.4	8.7	8.8	8.6	8.4
غرب آسيا وشمال إفريقيا	13.3	12.0	12.7	11.4	11.9	13.2
شرق وجنوب شرق آسيا	11.5	9.2	8.5	8.2	8.3	8.3
أوروبا وآسيا الوسطى	6.6	5.8	6.5	6.3	6.1	5.7
العالم	20.0	18.2	17.9	18.2	18.3	18.3

SOURCE: Welthungerhilfe (WHH), 2019-2024 , p11- p13- p11- p 2.

سجل مؤشر الجوع العالمي (GHI) للعام 2019 مستوى 20.0 درجة مما يعكس انخفاضا بنسبة 31% منذ عام 2000 (Patterson, october, 2019;p7)، حيث بلغ 29.0: يعزى هذا التحسن إلى تراجع معدلات نقص التغذية وتقرزم الأطفال؛ في العام 2020 انخفض المؤشر إلى 18.2 لكنه ارتفع بشكل طفيف إلى 18.3 العام 2024 مما يشير إلى تباطؤ ملحوظ في التقدم كما بلغ عدد الأشخاص ناقصي التغذية حوالي 828 مليوناً العام 2021 ما يعكس انتكاسة في مكافحة الجوع عالمياً.

رغم أن المعدل العالمي يصنف "متوسطاً"؛ إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأقاليم المختلفة، فقد سجلت جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء أعلى مستويات الجوع بدرجات خطيرة بلغت (27.4 و 27.0 على التوالي) في عام 2022، وارتفعت عام 2024 إلى (28.2 و 28.8 على التوالي)، في جنوب آسيا كانت أعلى معدلات تقرزم الأطفال وهزالهم، بينما سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدلات نقص التغذية ووفيات الأطفال، في كلا المنطقتين كان الصراع العامل الرئيسي وراء ارتفاع مستويات الجوع في عديد المناطق بالإضافة لزيادة أسعار الغذاء والوقود بعد جائحة كوفيد-19، وكذلك حرب روسيا وأوكرانيا فضلاً عن الأحداث المناخية المتطرفة كالجفاف المستمر في شرق إفريقيا (S. Gustafson, published on 18 november 2022 , visit on: 22/4/2025).

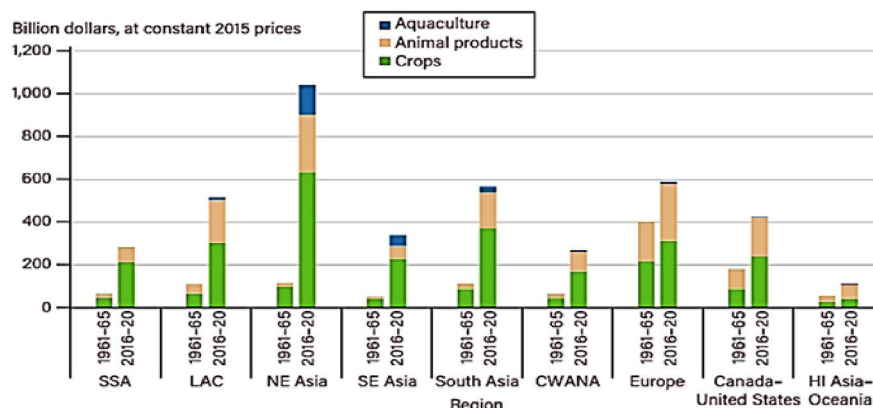
في المقابل تعد أوروبا وآسيا الوسطى من المناطق الأقل معاناة من الجوع، حيث سجل مؤشر الجوع درجة منخفضة بلغت 6.1% في العام 2023، وانخفضت إلى 5.7% في العام 2024، حيث بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي 10.5% في أوروبا الشرقية، و18.4% في آسيا الوسطى خلال الفترة 2020-2021، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية (Miriam Wiemers, October 2024,p19). أما منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا فقد سجلت ثالث أعلى معدل للجوع عالمياً، بنسبة 11.9% في عام 2023 لترتفع إلى 13.2% في عام 2024، مما يصنف الجوع فيها على أنه متوسط إلى معتدل، يعزى ذلك إلى التحديات المترابطة كالنزاعات المسلحة، التغيرات المناخية، الصدمات التجارية بالإضافة إلى اعتماد المنطقة على واردات الغذاء مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات العالمية، اليمن وسوريا على وجه الخصوص سجلا تدهوراً حاداً في مؤشرات الأمن الغذائي في حين تعاني غزة واحدة من أشد أزمات الجوع، حيث تشير التقديرات أن 96% من سكانها يواجهون انعداماً غذائياً حاداً (Miriam Wiemers, October 2024,p17). تشير البيانات إلى أن أمريكا اللاتينية والكاريبي هي الإقليم الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في مؤشر الجوع العالمي منذ 2015، أين بلغ 8.6% في 2023 وانخفضت قليلاً إلى 8.4% في 2024، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والأسمدة، زيادة الديون، وتدهور شروط الائتمان، مما ساهم في انتشار الفقر المدقع وسوء التغذية، إضافة إلى تقرزم الأطفال (Miriam Wiemers, October 2024,p17).

وأخيرًا، تسجل منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ثاني أدنى معدل للجوع عالميًا بنسبة بلغت 8.3% في عامي 2023 و2024. إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا داخل دول المنطقة؛ فبينما أظهرت الصين، فيجي، ومنغوليا مؤشرات منخفضة المنخفضة، لا تزال دول مثل كوريا الشمالية، تيمور الشرقية، وبابوا غينيا الجديدة تسجل مؤشرات خطيرة، نجحت منغوليا في تحسين أوضاعها الغذائية بشكل كبير، حيث خفّضت مؤشر الجوع بأكثر من 80% منذ عام 2000، نتيجة تراجع الفقر وزيادة الناتج المحلي وتحسن خدمات البنية التحتية (Miriam Wiemers, October 2024, p17).

3.4. الإنتاج الزراعي عبر العالم

تعد دراسة نسبة الإنتاج الزراعي العالمي خلال الفترة (2016-2020) عبر الأقاليم أداة مهمة لفهم تفاوت الأداء الزراعي بين مناطق العالم المختلفة، فقد شهدت هذه الفترة تغيرات ملحوظة في مستويات الإنتاج نتيجة لعوامل عديدة، حيث تميزت بعض الأقاليم بنمو ملحوظ في الإنتاج، بينما عانت أخرى من تراجع بسبب الأزمات والصراعات أو ضعف البنية التحتية، يساهم هذا التحليل في تحديد مكان القوة والضعف في المنظومة الزراعية العالمية.

الشكل 2. نسبة الإنتاج الزراعي العالمي للفترة (2016-2020)



Source: Keith O. Fuglie, Stephen Morgan, Jeremy Jelliffe, 2024, p14

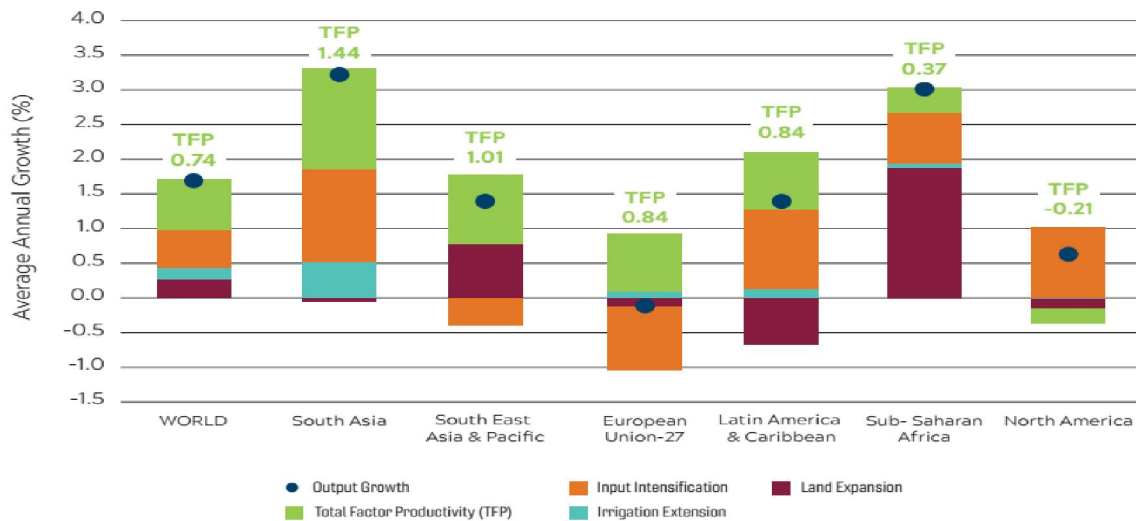
تمثل منطقة شرق آسيا الشمالية أكبر منتج زراعي بشكل ملحوظ، حيث تمثل حوالي ربع الإنتاج الزراعي العالمي في الفترة (2016-2020)، حيث تتحمل منطقة شرق آسيا الشمالية وحدها أكثر من نصف إنتاج الاستزراع المائي العالمي بالمقارنة بفترة (1961-1965)؛ كما كانت أوروبا هي المنطقة الزراعية الأكثر أهمية تليها كندا والولايات المتحدة؛ أما خلال الفترة (2016-2020) كانت أوروبا تعد ثاني أكبر منتج زراعي، تليها جنوب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بينما تراجعت كندا والولايات المتحدة إلى المركز الرابع (Fuglie, Morgan, & Jeremy Jelliffe, 2024, p14)، نما الإنتاج الزراعي العالمي للفرد بنسبة تزيد عن 50% بين عامي (1965-1961) و(2016-2020) على مستوى الأقاليم، كانت كندا والولايات المتحدة هما الأكثر إنتاجًا للفرد بدءًا من أوائل الستينيات بقيمة 841 دولار من الإنتاج الزراعي للفرد، وأحد الأرقام في أواخر العقد 2010 بقيمة 1,171 دولارًا في الفترة 2016-2020، وجاءت منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج الزراعي للفرد بقيمة 807 دولار، تليها أوروبا بـ (771 دولار)؛ جميع هذه المناطق هي مصدر صافية للمنتجات الزراعية على الطرف الآخر كانت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا تسجل أقل إنتاج زراعي للفرد بقيمة 262 دولارًا؛ كما كانت منطقة جنوب آسيا تسجل (319 دولار) أدنى مستوى من الإنتاج الزراعي للفرد خلال الفترة (2016-2020) كما شهدت شعوب هذه المناطق في نفس الفترة أعلى مستويات من الفقر المدقع وسوء التغذية إضافة إلى التقزم لدى الأطفال (Fuglie stephen Morgan, op cit, p15).

أظهرت الدراسات الحديثة أن النمو الزراعي في البلدان منخفضة الدخل يولد تقليصًا للفقر بمعدل يصل إلى مرتين إلى أربع مرات أكثر من النمو المماثل في القطاعات غير الزراعية ومن ثم، فإن تقليل الفقر يقلل من انتشار سوء التغذية والتغذية لدى الأطفال حيث تستطيع الأسر شراء طعامًا أكثر تغذية، بالإضافة إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية. (Jeremy Jelliffe , 2024, op cit, pp14-15)

4.4. مصادر الإنتاج الزراعي عبر الأقاليم

تعتبر مصادر الإنتاج الزراعي متنوعة وتعكس التباين في الموارد الطبيعية والقدرات التقنية والبشرية لكل منطقة، فبينما تعتمد بعض الأقاليم على الزراعة المطرية التقليدية، تستند أخرى إلى نظم زراعية متطورة بالتقنيات الحديثة والري المستدامة.

الشكل 3 نسبة الإنتاج الزراعي العالمي للفترة (2022-2013)



Source: Agnew, J. & Nakelse, T.; 2024; p6

في العام 2010 تم تقديم مؤشر الإنتاجية الزراعية العالمية (GAP)، وتم تطويره لتتبع اتجاهات نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) والتنبؤ بمعدل النمو المطلوب، مع بقاء المدخلات ثابتة، لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية بطريقة مستدامة (Angnew, Hendery.s, & T. thompson, 2023. p5)؛ عرف نمو الإنتاجية الإجمالية للعوامل (TFP) انخفاضاً خلال الفترة (2021-2011) مقارنة بالفترة (2010-2001) عبر جميع مجموعات البلدان، ليصل إلى نسبة 1.93% خلال الفترة (2001-2010) (Angnew; Hendery.s, j; T. thompson, T, op cit, p7)؛ مع ذلك بين عامي 2022-2013 انخفض متوسط النمو السنوي العالمي في مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل إلى 0.7% فقط وهو أقل بكثير من هدف العام (j & T, 2024; p3) 2010.

خلال الفترة (2021-2011) كانت جنوب آسيا والصين هما المنطقتان الوحيدتان في العالم اللتان عرفتا نمواً قوياً في الإنتاجية الكلية للعوامل في جنوب آسيا (2.18%) بقيادة الهند وباكستان (2.47% و 2.41% على التوالي)، وكانت بنغلاديش البلد الوحيد الذي عرف انكماشاً في المؤشر (-1.16%) سنوياً (Angnew; Hendery.s, j; T. thompson, T, 2023, op cit, p8)؛ وكذلك خلال الفترة (2022-2013) تصدرت جنوب آسيا العالم في متوسط النمو السنوي للإنتاج الزراعي؛ بفضل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل والذي بلغ 1.4% سنوياً، تم ربط الزيادة بشكل رئيسي بالتغير التكنولوجي وتبني التكنولوجيا والميكنة، وإعادة تخصيص العمالة، كذلك تم دفع نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في الصين (1.97%) من خلال الميكنة والسياسات التي تهدف إلى عكس ممارسات تكثيف المدخلات غير المستدامة، إضافة إلى استثمارات الحكومة في البحث والتطوير الزراعي قد لعبت دوراً حيث تنفق الصين الآن أكثر من ضعف ما تنفقه الولايات المتحدة على البحث والتطوير الزراعي (j, Agnew; T, Nakelse, 2024, op cit, p5)

في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ بلغ نمو مؤشر الإنتاجية الكلية 3.0% خلال الفترة (2010-2011) لكنه عرف انخفاضا حادا إلى 1.1% في الفترة (2021-2011) (angnew; Hendery.s, j; T. thompson, T, 2023, op cit, p9)؛ كان تحويل الأراضي إلى الزراعة بقيادة اندونيسيا ولاوس أكبر مساهم في نمو الإنتاج الزراعي، وخلال الفترة (2022-2013) أصبحت جنوب آسيا والمحيط الهادئ الرائدة عالميا في نمو الإنتاج الزراعي السنوي المتوسط، مدفوعا بنمو الإنتاجية الإجمالية للعوامل الذي بلغ متوسطه 1.4% سنويا، إلى جانب التركيز على تكثيف المدخلات، بزيادة استخدام الأسمدة بشكل كبير في نمو الإنتاج، كانت الهند هي المساهم الرئيسي في المتوسط الإقليمي، حيث حققت نموا سنويا متوسطا في المؤشر بلغ 1.7% نتيجة جهودها في تحديث الزراعة من خلال زيادة الميكنة وتحسين استخدام المدخلات؛ أما بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء فقد عرفت تأخر في نمو الإنتاجية الكلية بسبب عدة عوامل كنقص التغيير التكنولوجي، انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي والتغيرات المناخية، الصراعات إضافة إلى الوصول المحدود إلى أدوات تعزيز الإنتاجية مثل الميكنة والبذور المتقدمة، الأسمدة وغيرها (j & T, 2024 ; p5)، حيث بلغ معدل النمو السنوي 0.37%، شهدت أمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC) نمواً متوسطاً في TFP سنوياً خلال 2022-2013 بلغ 0.84%، ولكن المساهم الرئيسي في نمو الإنتاج المتوسط كان تكثيف المدخلات (1.35% سنوياً). في المقابل، انخفض نمو استخدام الأراضي الزراعية في المنطقة بـ 0.68% سنوياً. وقد توازى نمو TFP السنوي المتوسط في الاتحاد الأوروبي مع LAC، في حين انخفض معدل تكثيف المدخلات السنوي المتوسط بـ 0.94% بشكل ملحوظ. على الرغم من أن إستراتيجية "من المزرعة إلى الشوكة" لم تدخل حيز التنفيذ بعد، يبدو أن المزارعين في المنطقة يستجيبون للمتطلبات المتوقعة لتقليل استخدام المدخلات. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض الكبير في استخدام المدخلات وتباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية مقارنة بالعقد السابق أدى إلى انخفاض بنسبة 0.13% في معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في الاتحاد الأوروبي. سجلت أمريكا الشمالية نمواً متواضعاً في الإنتاج السنوي المتوسط بنسبة 0.66%، وهذا يمثل انخفاضاً كبيراً عن النمو السنوي البالغ 1.49% الذي تم تسجيله في التسعينات. خلال الفترة الأخيرة، يستمر نمو الإنتاج العالمي للمنتجات الزراعية في تجاوز نمو السكان، كما كان الحال منذ 1994 بلغ متوسط النمو السنوي العالمي للسكان خلال (2021-2011) حوالي 1.11% خلال نفس الفترة، نما إنتاج المنتجات الزراعية بـ 1.94% سنوياً. ومع ذلك، لا يزال الطلب العالمي على المنتجات الزراعية غير ملبي نتيجة للفشل في النظام مثل عدم الكفاءة في التوزيع، وفقدان الطعام وهدره، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. نتيجة لذلك، يستمر سوء التغذية في كونه مشكلة حادة، حيث يواجه أكثر من 800 مليون شخص حول العالم الجوع المزمن. في عام 2021، قدرت منظمة الفاو أن انتشار سوء التغذية قفز من 8.4% إلى 9.9% من سكان العالم في عام واحد.

5. خاتمة

سعى هذا البحث الى تحديد دور الأمن الغذائي كوسيلة للتخفيف من الفقر عبر دراسة تحليلية مقارنة لمختلف أقاليم العالم خلال الفترة (2024-2019) مع التركيز على كيفية مساهمة نظم الغذاء المستدامة في تعزيز التنمية وتقليص نسب الفقر، مع تجنب التركيز على الدول ككيانات مستقلة واختيار الأقاليم كوحدة تحليل رئيسية. أبرزت النتائج أن الأمن الغذائي لا يقتصر على توفر الغذاء فقط، بل يتعدى ذلك إلى القدرة الوصول اليه واستغلاله بصورة صحية، وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي وجودة الحياة، كما تبين أيضا أن الأقاليم التي استثمرت في الزراعة المستدامة ودعمت سلاسل الإمداد الغذائي ووفرت بيئة داعمة للإنتاج المحلي كانت أكثر قدرة على تقليص معدلات الفقر وتعزيز صمودها أمام الأزمات الاقتصادية أو المناخية، كما تبين أن الإنتاجية الزراعية تؤدي دورا محوريا في كسر حلقة الفقر حيث يسهم تحسين إنتاجية المحاصيل الأساسية في رفع دخل المزارعين وخفض أسعار الغذاء على نحو يخفف الأعباء على الأسر ويعزز النمو الاقتصادي الشامل.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين تحقيق الأمن الغذائي وانخفاض معدلات الفقر، حيث أن الفقر يؤدي إلى سوء التغذية مما ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي، والعكس صحيح، وقد ثبت أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تنمية القطاع الزراعي بتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما يعود التفاوت في نسب الجوع بين الأقاليم إلى عوامل مشتركة ومختلفة، أبرزها التغير المناخي، النزاعات، تقلبات الأسواق وهي عوامل تؤدي إلى هشاشة الأمن الغذائي وتفاقم الفقر. كذلك أثبتت التجارب الدولية أن الوصول إلى الغذاء بأسعار مناسبة لا يقل أهمية عن توفيره، وأن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب سياسة متكاملة تشمل التنمية الزراعية، بالإضافة إلى الحماية الاجتماعية إلى جانب تحسين البنية التحتية.

انطلاقاً من هذه النتائج يوصي البحث بمجموعة من الإجراءات التي تضمن قدرة الدول النامية على تحقيق الأمن الغذائي بما يمكنها من القضاء على الفقر من أبرزها: اتباع نهج شامل لتطوير القطاع الزراعي من خلال الاعتماد على تقنيات زراعية مستدامة ومتطورة قادرة على مواجهة التحديات المناخية وزيادة الإنتاجية، كما يُوصى بدعم الزراعة الأسرية والفئات الهشة عبر نظم حماية اجتماعية ملائمة، وتحسين شبكات توزيع الغذاء في المناطق الفقيرة، خاصة التي تعاني من ضعف البنية التحتية، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي العربي عبر تبادل الموارد والخبرات الزراعية، بالإضافة إلى تشجيع تمويل البحث العلمي والاستثمار في الزراعة كقطاع أولوي يساهم في تحسين إنتاج الغذاء وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى فتح المجال لصغار المزارعين لتسويق منتجاتهم دولياً وتقليل التبعية الغذائية، مع توفير آليات دعم مالي مرنة كالقروض الصغيرة والميسرة (القرض الحسن) التي تتماشى وقدراتهم المالية وتساعدتهم على تجاوز التحديات الإنتاجية والتسويقية.

تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لتوسيع نطاق البحث مستقبلاً من خلال استكشاف العلاقة بين الأمن الغذائي ومجالات أخرى (التعليم، الصحة، النوع الاجتماعي... الخ)، تطوير نماذج اقتصادية لمحاكاة أثر تحسين سلاسل الغذاء على نسب الفقر في الأقاليم النامية.

6. قائمة المصادر والمراجع

- سمية التنير" (2009). *الفقر والفساء في الوطن العربي*. الطبعة الأولى. بيروت. لبنان. دار الساقى. ص 46
- عبد الرحمن سيف سيردار. (2015). *"اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"*. الطبعة الأولى. الأردن. دار الراية للنشر والتوزيع. ص 27
- علي ليلة". (2012). *الأمن القومي العربي في عصر العولمة - الإصلاح الداخلي لمواجهة العولمة*. الطبعة الأولى. مصر. مكتبة الأنجلو المصرية.
- منظمة الأمم المتحدة. (2024). *"السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة - القضاء على الفقر"*. Retrieved from <https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty> تاريخ الزيارة 2025/2/27
- Ajay Kumar. (April 2022). "The Vicious CIRCLE of Poverty". *International Journal of social Science and Economic Research*, Volume 7, Issue 4. p1090
- Dewa K.S, S. (august 2016). "The Characteristics of poverty and its Alleviation in indonesia". *Forum penetlitian Agro EKONOMi*, volume 6, Issue 2. p105
- PIJUSH SARMAH. (2022). "The Vicious Cycle of Poverty Implies that Poverty is the Cause of Poverty". *International Journal Of Law Management & Humanities*, Volume 5, Issue 4. p799
- Abd Razzif. (August 2023). "A Perspective of Food Security, Marketing and the Role of the Government". *JOURNAL OF AGRIBUSINESS MARKETING*, volume 11, Issue 2. p61
- Abhijeet Kumar, Simran, A. M. (2024). "Food Security and its Conservation Technology". *International Journal of Research Publication and Reviews*, Volume 5, Issue 5. p8125
- Abhijeet Kumar, Simran, A. M. op cit. p8125.
- Ajakaiye, D. O. a. (2001). "Measurement And Causes Of Poverty". *CBN Economic and Financial Review*, Volume 39, Issue 4. p-p 21-22

Ajay Kumar . op cit. p1092.

angnew, Hendery.s, j., & T. thompson, T. (2023). " *Global Agricultural productivity Report; Every farmer, every tool* ". virginia tech college of agriculture and life sciences.. p5

angnew; Hendery.s, j; T. thompson, T. (2023, op cit).p9

angnew; Hendery.s, j; T. thompson, T. (2023, op cit).p8

angnew; Hendery.s, j; T. thompson, T. (op cit).p7

Angus Naylor, T.-A. S. (2023). "Inuit- defined determinants of food security in academic research focusing on Inuit Nunangat and Alaska: A scoping review protocol" . *Nutrition and Health, volume 29, Issue2*. p176

Damas philip & Md. Israt Rayhan. (November 2004). " Vulnerability and Poverty : What are the Causes and How are they related?". *ZEF Bonn , Center for Development Research , university of Bonn* .p9

Deepak Kumar Pathak, N. G. (2024). "Strategies for Ensuring Global Food Security: Addressing Challenges Directly and Indirectly". *Biotica Research Today, Volume 6, Issue 6* .p310

Deepak Kumar Pathak, N. G. (op cit).p310

DHARMISHTHA B. SOLANKI,. (Marcg 2023). " The Problem Of Poverty: A Comprehensive Analysis" . *Internationa Journal Of Research in all Subjects in Multi Languages, Volume 11, Issue 3* .p60

Fuglie, k. o., Morgan, S., & Jeremy Jelliffe. (2024). *world Agricultural production , Resource use, and productivity* ,. 1961-2020 (Report No.EIB-268); U.S Department of Agricultural Economic Research service.p14

Fuglie stephen Morgan, K. O. (,op cit, p15).

j, A., & T. N. (2024). " *Global Agricultural Productivity Report: Powering Productivity: scaling High impact Bundles of proven & Emerging Tools* ". U.S Agency for international Development. p3

John K.M. Kuwornu,, D. D. (2013). "ANALYSIS OF FOOD SECURITY STATUS OF FARMING HOUSEHOLDS". *Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, volume 1, Issue 13*.p29

Mariagrazia Alabrese . (2019). " Food security: different systems, different notions " . *Prespectives on Federalism , Volume 11, Issue 3* .p4

Miriam Wiemers, M. B. (October 2024). " *How Gender justice can Advance Climate Resilience and zero Hunger* ". Bonn; Berlin, Dublin.p19

Muhammad Nurjiahadi, Arya Hadi Dharmawan,. (2016). " The Vicious Circle Of Poverty in Rural Society, Case Study Tobacco Farmers in the Rural Area of Lombok Island". *Sodality: Journal sosiologi Pedesaan, Volume 4, Issue 2, Fakultas Ekonomi dan Bisnis Universitas Teknologi Sumbawa*.p121

Onime, B. E., & Tamun, S. (2021). " Poverty , Unemployment and food insecurity: Empirical Evidence from Nigeria". *Asian Journal of Economics, Business and Accounting, volume 21, Issue 6*.p108

Rusitha Wijekoon, , M. (22 July 2021). "Poverty: A Literature Review of the Concept, Measurements, Causes and The Way Forward". *International Journal Of Academic Research in Business and Social Sciences, Volume 11, Issue 15*.p12

S. Gustafson. (published on 18 november 2022) , visit on: 22/4/2025). " *Hunger Levels Continue on the Rise: 2022 Global Hunger Index Released* ",. Retrieved from <https://ssa.foodsecurityportal.org/node/2078>

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

غربي صبرينة. بركان أمينة. (2025). الأمن الغذائي كسبيل للخروج من دوامة الفقر - دراسة تطبيقية. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 16 / العدد 02/2025.